Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (6), Issue (3) : 30 Mar 2022
P: 87 - 108
ISSN: 2522-3380
مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (6)، العدد (3) : 30 مارس 2022م
ص: 87 - 108

Community Participation and its Correlation to Sustainable Development

Rasha Abdullah Othman
Greater Amman Municipality || Jordan
Talal Abdel Karim Al-Qdah
Faculty of Literature || University of Jordan || Jordan

Abstract: The study aimed to identify the reality of community participation and its correlation to sustainable development in projects implemented by the Greater Amman Municipality, in cooperation with the German Agency for International Cooperation (GIZ), by identifying the interconnectedness of the community participation's dimensions, namely: inclusion versus exclusion, change versus continuity, unity versus diversity, part versus all, to sustainable development.

The study followed the descriptive analytical method due to its suitability to the nature of this study and the achievement of its objectives, and the researcher prepared a questionnaire consisting of (20) paragraph distributed to the study sample that consisted of 39 individuals distributed over the Nasr and Badr/Nazzal regions, who are beneficiaries of projects (ILCA) improving living conditions in disadvantaged area of Amman and (Cash for Work), and in view of the exceptional circumstances that Jordan and the whole world are witnessing due to the spread of the Corona epidemic, the questionnaire was distributed and communicated with members of the study sample through the electronic messaging program (whatsapp) in order to preserve the instructions of social distancing.

The results of the study showed a positive correlation between inclusion versus exclusion, change versus continuity, unity versus diversity, part versus all, to sustainable development.

In light of the study findings, a number of recommendations were presented, the most important of which is the need to work on a continuous change in the ideas put forward for projects development in a manner that contributes to the change in permanently reaching more services to the areas concerned with development, in addition to strengthening the role of the social worker as a link between the residents of the areas to be developed and the parties involved in the financing process.

Keywords: Community Participation, Sustainable Development, Social Worker.

التشاركية المجتمعية وارتباطها بالتنمية المستدامة

رشا عبد الله عثمان
أمانة عمان الكبرى || الأردن
طلال عبد الكريم القضاة
كلية الآداب || الجامعة الأردنية || الأردن

المستخلص: هدفت الدراسة إلى التعرّف على واقع التشاركية المجتمعية وارتباطها بالتنمية المستدامة في مشاريع تم تنفيذها من قبل أمانة عمان الكبرى، وبالتعاون مع برامج الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وذلك من خلال التعرّف على ارتباط أبعاد التشاركية المجتمعية، وهي: الإدماج مقابل الإقصاء، والتغيير مقابل الاستمرارية، والوحدة مقابل التنوع، والجزء مقابل الكل في التنمية المستدامة.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة وتحقيق أهدافها، وقام الباحثان بإعداد استبانة مكونة من (20) فقرة تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (39) فرداً موزعين على منطقة النصر ومنطقة بدر/نزال، من المستفيدين من مشاريع تحسين الفراغات الخضراء والدفع مقابل العمالة، ونظراً للظروف الاستثنائية التي يشهدها الأردن والعالم أجمع من انتشار لوباء كورونا، فقد تم توزيع الاستبانة والتواصل مع أفراد عينة الدراسة من خلال برنامج التراسل الإلكتروني (whatsapp) حفاظاً على تعليمات التباعد الاجتماعي.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط إيجابية بين كل من الإدماج مقابل الإقصاء، والتغيير مقابل الاستمرارية، والوحدة مقابل التنوع، والجزء مقابل الكل في التنمية المستدامة.

وقدمت الدراسة في ضوء النتائج التي توصلت إليها عدداً من التوصيات، أهمها: ضرورة العمل على التغيير المستمر في الأفكار المطروحة للمشاريع التنموية بالشكل الذي يساهم التغيير في وصول مزيد من الخدمات بشكل دائم للمناطق المعنية بالتنمية، كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور الأخصائي الاجتماعي كحلقة وصل بين سكان المناطق المراد تنميتها والجهات المعنية بعملية التمويل.

الكلمات المفتاحية: التشاركية المجتمعية، التنمية المستدامة، أخصائي اجتماعي.

أولاً- الإطار العام للبحث.

1-1 المقدمة

تعتبر الاستدامة بمثابة تلبية لمتطلبات الجيل الحالي دون المساس بمقدرات الأجيال المقبلة، ويرتبط الجانب الاجتماعي في الاستدامة ارتباطاً وثيقاً بالنمو والتطور الاقتصادي، وحتى يتسنى تحقيق التنمية المستدامة يجب معالجة القضايا الاجتماعية العالقة في المجتمعات مثل العمل والبطالة، فتحسين معدلات النمو الاقتصادي يشتمل على الحد من الفقر، وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية يمكنها الحد من الفقر من خلال تنشيط نمو العمالة وانخفاض البطالة، فالاستدامة الاجتماعية هي إحدى مكونات التنمية البشرية الهادفة إلى توفير الشروط التي تسمح للأجيال المستقبلية المحافظة على الكرامة الإنسانية.

وقد أكد Olukotun أن المشاركة المجتمعية في مشروعات التنمية تساهم في تحقيق أفضل الأهداف وفقاً للخطط والسياسات التي تم رسمها في هذا الصدد، إلا أن المشاركة المجتمعية تواجه بعض المعوقات التي قد تقف عائقاً أمام تحقيقها لأهدافها على النحو الأمثل، وهنا يبرز دور القائمين على برامج العمل الاجتماعي في التصدي لأية معوقات قد تواجه التشاركية نظراً لطبيعة هذا الدور الوثيق بكافة مناحي المجتمع وارتباطه بمختلف فئات المجتمع المختلفة، وبالتالي يقوم المختصون بالعمل الاجتماعي بالسعي إلى تعزيز الشراكة المجتمعية بين أطياف المجتمع المتنوعة ضمن إطار يسعى إلى الاتجاه نحو تحقيق التنمية المستدامة، والتي هي بمثابة الهدف الأشمل في هذه المنظومة (Olukotun, 2017: 21-22).

وتعود البدايات الأولى للتشاركية المجتمعية في التخطيط المعاصر إلى قانون تخطيط المدن البريطاني الصادر سنة 1946 بعد الحرب العالمية الثانية والذي هدف إلى إعادة إعمار المدن والريف واصطلح على تسميته قانون المدن الجديدة، وقد نص هذا القانون صراحة على ضرورة مناقشة واستشارة أصحاب العلاقة من المواطنين سكان المناطق عند التخطيط لمناطقهم لضمان نجاح عملية التنمية. وعلى الرغم من قدم التشاركية المجتمعية في التخطيط، فإن مشاركة المجتمعات المحلية في هذا المجال يبدو أنها لا تزال تعاني من صعوبات وعقبات في العديد من الدول، حيث يكثر الجدل بين الجهات المانحة وصانعي القرارات والعاملين والباحثين المختصين بتنمية المجتمعات المحلية حول الأساليب الواجب اتباعها في التشاركية ومستويات هذه التشاركية (حسن، 2014: 398-399).

2-1 مشكلة الدراسة:

نظراً لطبيعة عمل الباحثة في أمانة عمان الكبرى ضمن عدد من المشاريع التي تنجزها الأمانة بالتعاون مع برامج الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، فقد لمس الباحثان وجود مستويات مرتفعة من غياب التشاركية المجتمعية في المشاريع المطروحة لخدمة أبناء المناطق السكنية، الأمر الذي أدى إلى إيجاد حالة من عدم المبالاة من قبل سكان هذه المناطق تجاه المشاريع المنفذة في مناطق سكنهم وفقاً لما لمسته الباحثة من خلال ارتباط عملها المباشر بهذه المشاريع التنموية التي تنجزها أمانة عمان الكبرى، ويصاحب هذه الحالة من عدم المبالاة أيضاً إهمالاً في المال العام المتمثل في المشاريع التي يتم إنشاؤها ضمن المناطق السكنية المنتفعة يتمثل في عدم الحرص على مقتنيات المشاريع وموجوداتها، حيث شهدت الباحثة العديد من حالات التخريب المتعمد للمال العام في المشاريع التنموية التي تم إنجازها، الأمر الذي يدفع نحو ضرورة تعزيز مستويات مرتفعة من التشاركية المجتمعية في المشاريع التي تنفذها أمانة عمان ضمن المناطق السكنية في محاولة لضمان ديمومة هذه المشاريع وانتفاع الشريحة الأكبر من المجتمع من خدماتها، الأمر الذي يعكس مشكلة الدراسة المتمثلة في ارتباط التشاركية المجمعية بالتنمية المستدامة.

3-1 تساؤلات الدراسة

بناء على ما سبق؛ تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى ارتباط التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة؟

وتفرع عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مدى ارتباط الإدماج مقابل الإقصاء في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة؟
- ما مدى ارتباط التغيير مقابل الاستمرارية في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة؟
- ما مدى ارتباط الوحدة مقابل التنوع في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة؟
- ما مدى ارتباط الجزء مقابل الكل في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة؟

4-1 فرضيات الدراسة

سعياً للإجابة عن تساؤلات الدراسة، فقد تبنت الدراسة الحالية الفرضيات الآتية بصورتها العدمية، وهي على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للتشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة.

وتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- الفرضية الأولى: لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للإدماج مقابل الإقصاء في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة.
- الفرضية الثانية: لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للتغيير مقابل الاستمرارية في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة.
- الفرضية الثالثة: لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للوحدة مقابل التنوع في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة.
- الفرضية الرابعة: لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للجزء مقابل الكل في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة.

6-1 أهداف الدراسة

سعت الدراسة الحالية إلى الوصول إلى هدفها الرئيس المتمثل في التعرف على التشاركية المجتمعية كأحد عناصر العمل الاجتماعي بأبعادها الأربعة وارتباطها بالتنمية المستدامة، وذلك من خلال الوصول إلى الأهداف الآتية:

1. التعرف على الإدماج مقابل الإقصاء في التشاركية المجتمعية وارتباطها بالتنمية المستدامة.
2. التعرف على التغيير مقابل الاستمرارية في التشاركية المجتمعية وارتباطها بالتنمية المستدامة.
3. التعرف على الوحدة مقابل التنوع في التشاركية المجتمعية وارتباطها بالتنمية المستدامة.
4. التعرف على الجزء مقابل الكل في التشاركية المجتمعية وارتباطها بالتنمية المستدامة.

5-1 أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة من خلال انعكاس أهمية التنمية المستدامة على المجتمع ونهضته وتقدمه، وهذه التنمية حتى تقوم بالشكل الأمثل وتكون قادرة على تحقيق أهدافها بالشكل الأمثل لا بد أن يتم تنفيذها من خلال توسيع قاعدة التشاركية المجتمعية في اختيار وتنفيذ وتقييم هذه المشاريع، وهذه التشاركية التي أورد (Ganz, 2008) عناصرها المتمثلة في كل من الإدماج مقابل الإقصاء، والتغيير مقابل الاستمرارية، والوحدة مقابل التنوع، والجزء مقابل الكل،، وهو ما يعكس أهمية الربط بين الجهات الرسمية المنفذة للمشاريع التنموية مثل أمانة عمان الكبرى، والجهات الدولية المانحة والممولة لهذه المشاريع مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) من جهة، والمواطن المنتفع من هذه المشاريع التنموية من جهة أخرى، وبالتالي فإن أهمية الدراسة تنعكس من خلال أهمية الدور الذي تمارسه التشاركية المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة لأهدافها المنشودة.

7-1 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة على النحو الآتي:

- الحدود الموضوعية: أبعاد التشاركية المجتمعية وارتباطها بالتنمية المستدامة.
- الحدود البشرية: شريحة من سكان منطقتي جبل النصر وحي نزال من المستفيدين من خدمات مشاريع تحسين الفراغات الخضراء والدفع مقابل العمالة التي تم تنفيذها من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى.
- الحدود المكانية: منطقتي جبل النصر وحي نزال في العاصمة عمان.
- الحدود الزمانية: شهر أكتوبر من العام 2020.

8-1 مصطلحات الدراسة ومفاهيمها

تضمنت الدراسة عدداً من المصلحات التي ارتأت الباحثة ضرورة تعريفها إجرائياً حتى يتسنى الوقوف على مفهوم كل مصطلح منها:

- **التشاركية المجتمعية**: " وهي مشاركة ومساهمة قطاع عريض من السكان وخصوصاً الجماعات الأقل حظاً والفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة، في تخطيط واختيار وإعداد وتنفيذ ومتابعة سياسات ومراجعة مشاريع التنمية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية، وخصوصاً ما يتعلق منها بتحسين مستويات معيشة السكان أو المجموعات المستهدفة، على أن يكون اشتراك السكان اشتراكا فعليًا يؤدي إلى التنمية الصاعدة من القاعدة باتجاه القمة، والتي تركز على تخفيف الدور القيادي للحكومة في مجال التنمية" (القيق، 2015: 133)،

وأبعادها في هذه الدراسة هي: الإدماج مقابل الإقصاء، والتغيير مقابل الاستمرارية، والوحدة مقابل التنوع، والجزء مقابل الكل.

- ويمكن تعريف التشاركية المجتمعية في هذه الدراسة بأنها: " عملية تهدف إلى تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الفاعلة في تحديد المشكلات المحلية، والمشاركة في وضع حلول لها، على اعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقيين في المجتمع المحلي، دون إغفال أو تهميش لأية فئة من فئات المجتمع، ما يعمل على دعم وتعزيز مشروعات التنمية المحلية، وصولاً إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة المنشودة".

- **التنمية المستدامة**: " وهي التنمية المستمرة، والعادلة، والمتوازنة، والمتكاملة، والتي تراعي التوازن البيئي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في جميع مشروعاتها، والتي لا تجني ثمارها للأجيال الحاليّة على حساب الأجيال القادمة" (أبو النصر ومحمد، 2017: 26).
  - ويمكن تعريف التنمية المستدامة في هذه الدراسة بأنها: " عملية مستمرة غير ثابتة، وهو أكثر ما يميز التنمية كمفهوم، فاستمراريتها الدائمة هي ما يوفر لها القدرة على تلبية طموحات الأفراد والمجتمعات المحلية في مستوى معيشة أفضل، وحياة أكثر راحة".

2- الإطار النظري والدراسات السابقة.

أكد Noori على أن نهج التشاركية المجتمعية يعتبر واحداً من أهم الحلول المنطقية للتغلب على مشكلة استدامة مشاريع التنمية، بالإضافة لكونه أفضل السبل لضمان ديمومة التمويل الدولي للمشاريع التنموية في الدول النامية، فالجهات المانحة تقوم بعمل تقييمات لاحقة للمشاريع التي تم تنفيذها للوقوف على مدى استدامتها ونجاحها في تحقيق أهدافها، وهو ما يمكن الوصول إليه من خلال توسيع قاعدة التشاركية المجتمعية (Noori, 2017: 27).

وتعتبر التشاركية المجتمعية من أهم عوامل نجاح المشاريع التنموية في أية دولة، حيث كانت البدايات الأولى لظهور التشاركية المجتمعية كمفهوم في الأدبيات البريطانية في قانون تخطيط المدن البريطاني سنة 1947، والذي نص على ضرورة التشاور مع كافة الأطراف المعنية في المجتمع عند تنفيذ المشاريع التنموية، وهذا الأمر دفع المملكة المتحدة، وغيرها من الدول إلى تخصيص جزء من موازنتها السنوية لتفعيل التشاركية المجتمعية، نظراً لما يترتب عليها من مصلحة متبادلة بين المجتمع والمؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني على حد سواء، بالإضافة إلى تعزيز ثقة المواطنين بأجهزة الدولة ومؤسساتها، وهذا الأمر يؤدي كذلك الحال إلى تقبل المجتمع لكافة المشاريع التنموية على اعتبارهم قد أصبحوا شركاء فعليين فيها، عملاً بمبدأ الديمقراطية المجتمعية التي تكفل لكافة أفراد المجتمع المشاركة في التنمية، دون إقصاء أو استثناء لأية فئة من فئات المجتمع المختلفة (القيق، 2015: 131).

2-1 تعريف التشاركية المجتمعية

عرّف Krek التشاركية المجتمعية بأنها "العملية التي تتشارك من خلالها مجموعات متنوعة من أفراد المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة معاً في تبادل المعلومات، وإجراء المفاوضات، لتحقيق التوافق المنشود من أجل الوصول إلى الأهداف المشتركة" (Krek, 2005: 165).

ومن جهة أخرى، فقد قدم (الإمام، 2010: 125-126) تعريفاً للتشاركية المجتمعية على أنها "عملية إشراك المجموعات والشرائح السكانية المستهدفة في جميع مراحل التخطيط، بدءاً من تحديد وصياغة أهداف خطة التنمية الموجهة لتحسين أوضاعهم، إلى المساهمة في تنفيذها ومتابعتها وتقييمها، أي التخطيط من أسفل إلى أعلى".

أما (السروجي، 2013: 484) فقد قدم تعريفاً للتشاركية المجتمعية بأنها "عملية تتعدد فيها فرص المشاركة لأفراد المجتمع أو ممثليهم كمسؤولين تجاه مجتمعاتهم، بهدف ضبط وترشيد وتوجيه القرار التخطيطي، وتنفيذ ومتابعة وتقويم الخطة، وذلك من أجل الوصول إلى خطة فاعلة تلبي حاجات المجتمع وتواجه المشكلات الاجتماعية في مجتمع ديمقراطي".

ويلاحظ مما سبق، بأن الأدبيات التي تناولت التشاركية المجتمعية قد اختلفت من حيث التعريف والمفهوم، وذلك تبعاً لاختلاف أغراض الدراسات التي تناولت هذا المفهوم بالدراسة والبحث، إلا أنها أجمعت على أن التشاركية المجتمعية هي عملية تقوم أساساً على التخطيط، كما أجمعت على أنها عملية تقوم من أجل التنمية المجتمعية المستدامة.

أهداف التشاركية المجتمعية

هناك عدد من الأهداف التي تحدد الإطار العام للتشاركية المجتمعية، والأهداف التي تشكل حافزاً لدى الأفراد للمشاركة في التخطيط للتنمية المجتمعية، وقد أورد (الإمام، 2010: 129) هذه الأهداف على النحو الآتي:

- تساهم في تقديم فهم واضح للأفراد والمؤسسات حول طبيعة المشكلات التي تواجه المناطق المستهدفة بعملية التنمية، وذلك عبر تحديد حجم المشكلات من جهة، والموارد والإمكانات المتاحة من جهة أخرى.
- تعمل على تعليم الأفراد بشكل عملي على كيفية التعامل مع مشكلاتهم، واستغلال مواردهم المتاحة لحلها.
- تقلص الدور المركزي للحكومة، وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن البنى الاجتماعية القائمة.
- تعزز ثقة المواطنين بأنفسهم، وتحثهم على المزيد من المشاركة مع الحكومة من خلال هيئات شعبية من أجل النهوض بمجتمعهم المحلي.
- تزيد من تقبل الأفراد للمشاريع التنموية المطروحة في مناطقهم على اعتبارهم كانوا جزءاً منها، منذ بدايات التخطيط لهذه المشاريع ووصولاً إلى تنفيذها وتقييمها ومتابعتها.
- تحفز الأفراد نحو المزيد من التعاون مع الجهات الرسمية من خلال تقديم أفكار وآراء ومقترحات تنموية جديدة.
- ترفع من مستوى الوعي لدى الأفراد نحو أهمية المال العام، وواجب الحفاظ عليه كشركاء في هذا المجتمع.

3-2 مفهوم التنمية المستدامة

تعتبر التنمية بمثابة الآلية التي يتم من خلالها الارتقاء بالمجتمع والانتقال به من وضع ثابت إلى وضع أفضل وأكثر تطوراً، وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر قد يكون شاملاً وقد يكون جزئياً، بالإضافة لكون التنمية عملية اجتماعية وإدارية واقتصادية وثقافية وسياسية، وليست مجرد إنجاز على الصعيد الاقتصادي فقط، وبالتالي تعتبر التنمية أداة رئيسة في تحقيق أهداف المجتمع في حياة أفضل ومستوى معيشة أعلى.

وفي تقرير برونتلاند (Brundtland Report) الصادر عن اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في الأمم المتحدة، عرّف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على إشباع احتياجاتها" (Brundtland Report, 1987: 42-43).

في حين عرّف (أبو النصر ومحمد، 2017، 82) التنمية المستدامة بأنها "التنمية المستمرة، والعادلة، والمتوازنة، والمتكاملة، والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تجني الثمار للأجيال الحاليّة على حساب الأجيال القادمة".

ومن التعريفات السابقة حول مفهوم التنمية المستدامة، يتضح بأن هذا المفهوم يتسم بعاملين أساسيين، وهما الاستمرارية والعدالة، حيث إن الاستمرارية هي دوام التنمية في المجتمعات بشكل مستمر وضمن خطط متجددة ومتطورة، أما العدالة تتمثل في تحقيق التوازن في استغلال الموارد بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة.

ومن هذا المنطلق، يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها عملية تنمية مستمرة ومتواصلة هدفها الإنسان، تحرص على التوازن بين أبعاد البيئة المختلفة، وتمتاز بالتشاركية مع فئات المجتمع المختلفة، وتسعى إلى تحقيق التوازن في الموارد بين الأجيال الحالية والقادمة.

4-2 أقسام التنمية المستدامة

تنقسم التنمية المستدامة إلى ثلاثة أقسام رئيسة، وهي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الاستدامة، وهذه الأقسام: الجدوى الاقتصادية، والمسؤولية الاجتماعية، والمسؤولية البيئية. وقد اتجهت بعض الدراسات مثل دراسة (الزرعوني، 2012) إلى إطلاق ما يسمى (مثلث الاستدامة) على هذا الثالوث الذي اعتمد كأساس لجوانب التنمية المستدامة، وهو ما يؤكد على الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والجانب الاجتماعي، ويوضح الشكل الآتي مثلث جوانب الاستدامة:

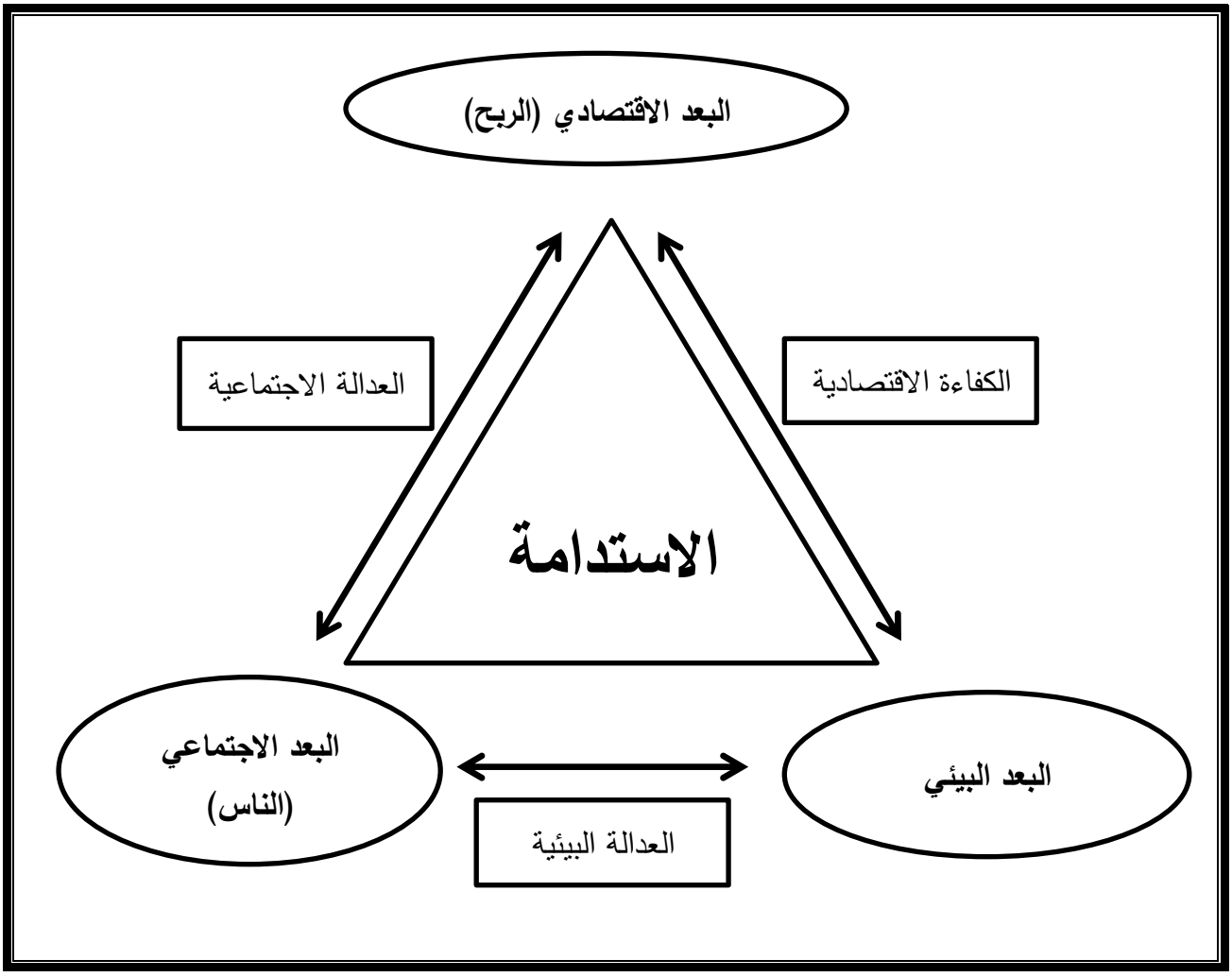

شكل رقم (1) جوانب الاستدامة المصدر: (الزرعوني، 2012: 4)

يتضح من الشكل أعلاه بأن علاقة الجوانب الخاصة بالاستدامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض، حيث إن الجانب الاقتصادي يرتبط بالجانب البيئي ضمن علاقة (الكفاءة الاقتصادية)، كذلك فإن ارتباط الجانب الاقتصادي بالجانب الاجتماعي ضمن علاقة (العدالة الاجتماعية)، وارتباط الجانب الاجتماعي بالجانب البيئي ضمن علاقة (العدالة البيئية)، هو تأكيد على ضمان التوازن بين كافة جوانب التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية. وبناءً عليه فإن كافة جوانب ومتطلبات استراتيجية الاستدامة يجب أن تكون على درجة عالية من الكفاءة، ومترابطة كحلقات السلسلة، وفي حال حدوث قصور في أي من الجوانب فإنه سيؤثر في كفاءة واحد أو أكثر من الجوانب الأخرى، وهذا بدوره يشكل تهديداً لقدرة المجتمع على تحقيق الاستدامة.

أي أن الاستدامة من منظور اجتماعي تقوم على شرط تحقيق العدالة في التوزيع، وتوفير القدر الأساسي من الخدمات الاجتماعية لكافة الأفراد بالشكل العادل، وضمان المساواة الاجتماعية بكافة أشكالها بين أفراد المجتمع، وتوحيد الجهود للقضاء على الفقر والبطالة باعتبارهما من أخطر المشكلات التي تهدد المجتمع.

5-2 نظرية مارشال غانز حول التنظيم المجتمعي

يرى مارشال غانز في نظريته التي تمحورت حول تنظيم المجتمعات، بأن التشاركية المجتمعية هي أساس العمل المنظمي الناجح، وفي هذا الصدد أورد غانز أربعة محاور يمكن من خلالها تعزيز التشاركية المجتمعية على النحو الآتي: (غانز، 2013: 72-74)

أولاً- الإدماج مقابل الإقصاء:

الإدماج هو التعاون بين المجموعة للوصول إلى الهدف المشترك، ومعرفة المجموعة بوجود واجبات عليها القيام بها حيث إن قبول الواجبات يؤهل الشخص للحصول على صوت مؤثر داخل المجتمع. أما الإقصاء فهو استبعاد الأشخاص الذين يشكلون عائق أمام الوصول للهدف من المتواجدين خارج حدود المجموعة المتشاركة من أصحاب المصالح الخاصة، والذين عادة ما يقاومون التشاركية ويسعون لمركزية السلطة.

ثانياً- التغيير مقابل الاستمرار:

التغير يكون للأفضل دائماً بهدف التطوير وتحقيق التنمية المستدامة، أي تطوير مستمر وتغيير يقود للابتكار، فالتشاركية تحتاج للتغيير نحو الأفضل وعدم الاستقرار على وضع واحد. أما الاستمرارية فهي الاستقرار على الوضع الراهن دون تقدم وتجارب جديدة، ما يعيق من عملية النمو والتطور.

ثالثاً- الوحدة مقابل التنوع:

الوحدة تشابه وتجانس بين أعضاء المجموعة والفكر الواحد وتوحيد للمصالح المشتركة بين الأفراد انطلاقاً من التجانس بين سكان المنطقة، وهذا بدوره يشكل مجالاً آخراً للتجديد والابداع لدى أفراد الفريق، حيث يميل أفراد الفريق لطرح خبراتهم ولآرائهم المختلفة ومشاركتها مع الآخرين، أما التنوع يمثل الاختلاف في الخبرات، والأفكار، والتخصصات، بين أفراد المجموعة، وقد يثري الإبداع ويولد الابتكار، إلا أنه أيضاً قد يقود إلى تضارب واختلاف في الآراء ووجهات النظر.

رابعاً- الجزء مقابل الكل:

الجزء هو مشاركة الأقلية من أصحاب الأصوات المهمشة والفئات المهمشة في المجتمع، وهو ما يوسع من قاعدة التشاركية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة لتصل إلى كافة شرائح المجتمع، واعتماد لمبدأ اللامركزية في اتخاذ القرارات ما يحد من فرص التكتلات التي تسيطر على القرارات، أما الكل هو اتساع قاعده التشاركية التي قد تؤدي إلى سيطرة أصحاب التكتلات أو الجماعات ذات السيطرة في المجتمع، ما يجعل صوتها غالباً في حال الرغبة بالتصويت على قرار معين.

6-2 الدراسات السابقة:

- **أجرى حسن (2014)** دراسة هدفت إلى التعرف على أهمية المشاركة المجتمعية في تقييم المخططات الأساسية للمدن، حيث تناولت الدراسة ضرورة إشراك المواطن في تخطيط مدينته وتنظيم استعمالات الأرض فيها، وأن تكون مشاركته خلال كافة مراحل التخطيط. وقد تناولت الدراسة تجربة إحياء وتطوير حي التراث بمدينة الأقصر المصرية والذي تم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث شهد هذا المشروع مشاركة شعبية لسكان المنطقة تمت تحت إشراف ورعاية الأمم المتحدة، وشهد المشروع نجاحاً كبيراً نظراً لمشاركة مواطنين وجمعيات أهلية وأطراف شعبية مختلفة في التخطيط للمشروع والتنفيذ له. أما على مستوى العراق، فقد أظهرت الدراسة بأن التشاركية المجتمعية في مشاريع التنمية كانت في أدنى مستوياتها، بل حتى أنها كانت تقريباً شبه معدومة في العديد من المشاريع.
- **كما قام (Hes, 2017)** بدراسة هدفت إلى التعرّف على أثر التشاركية المجتمعية على نتائج التنمية المستدامة، حيث قامت الدراسة باستعراض أهم المشاريع التنموية التي تم تطبيقها في مناطق السكان الأصليين في أستراليا، من خلال مسح عدد من هذه المشاريع وتقييم مدى استدامتها تبعاً لمدى مشاركة السكان الأصليين في هذه المشاريع، حيث استخدمت الدراسة أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة كمعيار لتقييم هذه المشاريع. وأظهرت نتائج الدراسة بأنه وعلى الرغم من كون التشاركية المجتمعية نهج ناجح وفاعل في تعزيز التنمية المستدامة، إلا أن التطبيق الصحيح للتشاركية المجتمعية في المجتمعات التي تتسم بالانغلاق الثقافي أو تراجع مستويات التعليم لا بد أن يتم بعد نشر التوعية المجتمعية الكافية بين أفراده حول أهمية التشاركية المجتمعية ودورهم كأعضاء فاعلين في تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعاتهم، وأن أفراد المجتمع بحاجة إلى تمكين لمعرفة حقيقة أدوارهم ومسؤولياتهم تجاه مشاركتهم في اتخاذ القرارات التنموية وتحديد المشاريع المراد تنفيذها في مناطقهم.
- **أما دراسة (Olukotun, 2017)** فقد هدفت إلى تحقيق الاستدامة في المشاريع من خلال التشاركية المجتمعية، حيث قامت الدراسة بمسح شامل للمشاريع التنموية التي تم تنفيذها في المناطق الريفية في نيجيريا، قد اختصت الدراسة بالمناطق الريفية تحديداً دون غيرها. وأظهرت نتائج الدراسة بأن المجتمعات الريفية قامت أساساً منذ القدم على التشاركية المجتمعية بين أفرادها، في الزراعة وبناء المنازل وإقامة قنوات الري وغيرها من المشاريع التي دائماً تشارك أبناء الريف في تشييدها، وبالتالي فإن تطبيق مشاريع تنموية ممولة في هذه المناطق دون تشاركية مجتمعية كاملة وحقيقة سيؤدي إلى فشل حتمي لهذه المشاريع، لأن سكان المناطق الريفية يؤمنون بالتشاركية وتعايشوا معها منذ عقود طويلة، وبالتالي لن يتقبلوا فكرة فرض مشاريع لا يكونون جزءاً منها، وأكدت الدراسة على أن المشاريع التي لم يتم مشاركة المجتمع فيها في الريق أثبتت فشلاً في الاستدامة، على

العكس من المشاريع التي شارك فيها أبناء الريف مشاركة حقيقة وكاملة، فقد أثبتت هذه المشاريع نجاحاً في تحقيقها للاستدامة، واستفاد أبناء القرى والأرياف منها بشكل صحيح وكامل.

- **كذلك أجرى عباس وحويش (2018)** دراسة هدفت إلى التعرف على واقع التخطيط التشاركي وتنمية الإمكانات المستدامة للمجتمع، وتناولت الدراسة مسحاً لعدد من التجارب العربية والدولية في التشاركية المجتمعية. وأظهرت الدراسة بأن تجربة العراق كانت متواضعة في هذا الصدد من خلال مشروع واحد تم تطبيق التشاركية المجتمعية خلاله في السنوات 2006-2008 وهو مشروع (الهابيتات) الخاص بإعادة تطوير المناطق المهترئة والقديمة. أما تجربة كينيا فكانت أكثر شمولية حيث اعتمد مجلس مدينة نيروبي نهجاً شاملاً للتشاركية المجتمعية في التخطيط والتنفيذ للمشاريع التنموية المطبقة في المدينة. أما التجربة البريطانية فقد كانت الأكثر شمولية على اعتبار أن القانون البريطاني الخاص بتخطيط المدن والصادر سنة 1946 يلزم بلديات المدن على التشاركية المجتمعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى البعيد.
- **كما قام التيجاني (2019)** بدراسة هدفت إلى التعرف على دور العرائض والتشاور كمدخلين لمساهمة المجتمع المدني في التنمية المستدامة، حيث تناولت الدراسة التجربة المغربية في هذا الصدد من حيث موقف الدستور المغربي من التشاركية المجتمعية في التنمية المستدامة، على اعتبار أن التشاركية أصبحت جزءاً جديداً من الدستور المغربي يتيح الحق للمواطنين بالتشاركية في تنمية مجتمعاتهم المحلية. وأظهرت الدراسة بأن التعديلات الدستورية فتحت المجال واسعاً أمام المجتمع المدني والمواطنين للانخراط أكثر والمشاركة بشكل أوسع في السياسات العمومية من خلال التشاور، وأكدت الدراسة بأنه بموجب القوانين الحديثة المنظمة للتشاركية المجتمعية أصبح لزاماً على البلديات إشراك المواطنين في كافة مراحل التنمية، وتم تطبيق هذه التشاركية على أرض الواقع خلال كافة المشاريع التي تم تنفيذها بعد صدور التعديل الجديد سنة 2011، وأن هذه المشاريع التي تم تنفيذها بعد هذا التاريخ جاءت جميعها بنتائج أكثر ايجابية على التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في المغرب.

7-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة العربية والإنجليزية ذات الصلة، اتضح بأن هذه الدراسات قد تم تطبيقها في مجتمعات متنوعة عربية وأجنبية، مثل فلسطين والأردن ومصر على المستوى العربي، وكندا وجنوب أفريقيا وزيمبابوي وكينيا وأفغانستان ونيجيريا على المستوى الدولي.

أما من حيث الأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة فقد تنوعت بين المقابلة الشخصية والاستبانة، حيث قامت بعض الدراسات بتطبيق أسلوب المقابلة الشخصية لغرض جمع البيانات، في حين اتجهت دراسات أخرى إلى تطبيق الاستبانة بهدف الوصول إلى شريحة أكبر من الأفراد المستفيدين من الخدمات التنموية في المجتمعات المحلية.

أما الدراسة الحالية، فإنها تختلف من حيث تطبيقها في بيئة المجتمع الأردني على مشاريع التنمية التابعة لأمانة عمان الكبرى والتي يجري تطبيقها بالتعاون مع برامج الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) في الفترة الحالية من سنة 2020.

كما تختلف الدراسة الحالية عن سابقاتها من حيث الأدوات المستخدمة لجمع البيانات، حيث تم بناء أداة للدراسة لأغراض جمع البيانات تقوم على أبعاد التشاركية المجتمعية المتمثلة في كل من: الإدماج مقابل الإقصاء،

والتغيير مقابل الاستمرارية، والوحدة مقابل التنوع، والجزء مقابل الكل، وهو ما لم تتناوله أي من الدراسات السابقة.

كما استفادت الدراسة الحالية من سابقاتها في تحديد مصطلحات الدراسة، وتحديد أبعاد المتغير المستقل الخاص بالتشاركية المجتمعية، بالإضافة إلى مساهمة الدراسات السابقة في بناء أداة الدراسة الحالية.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها.

منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، فإن الدراسة اتبعت المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة وتحقيق أهدافها، وهو المنهج القائم على جمع وقائع ومعلومات موضوعية قدر الإمكان عن ظاهرة معينة، أو حادثة مخصصة، أو جماعة من الجماعات، أو ناحية من النواحي (صحية، تربوية، اجتماعية، الخ)، ويتم فيه تحليل واقع الحال في منطقة معينة من أجل توجيه العمل في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي هدفت لإتاحة المجال للتعرف بشكل علمي على رؤية المبحوثين نحو التعامل مع هذا الأمر، وذلك من خلال الوصول إلى بيانات بالإمكان إخضاعها للتحليل الإحصائي، والخروج بمجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها صياغة عدد من التوصيات التي تفيد صنّاع القرار في الدولة، بالإضافة للباحثين المعنيين بموضوع الدراسة (عبيدات وآخرون، 2017: 64).

3-1 مجتمع الدراسة وعينتها:

تمثل مجتمع الدراسة في شريحة من سكان منطقتي جبل النصر وجي نزال من المستفيدين من خدمات مشاريع تحسين الفراغات الخضراء والدفع مقابل العمالة والتي تم تنفيذها من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى، حيث قام الباحثان بحصر مجتمع الدراسة بواقع (100) فرد من المنتفعين من خدمات المشاريع المذكورة، وقام الباحثان بأخذ عينة ميسرة غير احتمالية (Convenience Sample) بواقع (50) فرداً نظراً للظروف الاستثنائية الراهنة التي يعيشها الأردن والعالم الأجمع في ظل تفشي فايروس كورونا، حيث تم التواصل مع أفراد عينة الدراسة عبر تطبيق التواصل الاجتماعي (whatsapp) ومن خلال الاتصالات الهاتفية بهدف جمع إجابات أفراد عينة الدراسة، وبعد استبعاد (11) استبانة نظراً لعدم اكتمال الإجابات على فقراتها، أصبحت العينة النهائية للدراسة (39) فرداً.

وقد تم اختيار هذه العينة نظراً لكونها الأكثر ارتباطاً بالمشاريع التنموية التي تقيمها أمانة عمان الكبرى بالتعاون مع الجهات الدولية المانحة، فهي الفئة المستفيدة بشكل مباشر من خدمات هذه المشاريع التنموية، وبالتالي هي الفئة الأقدر على الإجابة على فقرات أداة الدراسة، ويوضح الجدول (1) نتائج الإحصاء الوصفي الخاص بالمتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة والتي تعزى لكل من الجنس، والحالة الاجتماعية، والفئة العمرية، والمستوى التعليمي، والمنطقة، حيث يوضح الجدول هذه النتائج على النحو الآتي:

الجدول (1) وصف أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الشخصية

المتغير	الفئة - السنة	التكرار	النسبة%
الجنس	ذكر	12	30.8
	أنثى	27	69.2
	المجموع	39	%100

المتغير	الفئة - السنة	التكرار	النسبة%
الحالة الاجتماعية	متزوج/ة	28	71.8
	أعزب/عزباء	9	23.1
	أرمل/ة	2	5.1
	المجموع	39	%100
الفئة العمرية	أقل من 27	3	7.7
	37-27	5	12.8
	48-38	23	59.0
	أكثر من 48	8	20.5
	المجموع	39	%100
المستوى التعليمي	ثانوي فأقل	16	41.0
	دبلوم متوسط	11	28.2
	بكالوريوس	8	20.5
	دراسات عليا	4	10.3
	المجموع	39	%100
المنطقة	منطقة النصر	20	51.3
	بدر/نزال	19	48.7
	المجموع	39	%100

تشير النتائج الواردة في الجدول (1) إلى أن أعلى فئة في متغير الجنس كانت لفئة (أنثى) بواقع (69.2%)، ومن الممكن تفسير النتيجة كون الشريحة الأكبر من المتعاملين مع الأخصائيين الاجتماعيين والخدمات الاجتماعية بشكل عام في المجتمع هم من فئة الإناث، إضافة لطبيعة عمل الباحثة مع فئة الإناث أكثر من الذكور في عملها. أما في متغير الحالة الاجتماعية فقد كانت فئة (متزوج/ة) هي الأعلى بواقع (71.8%)، وهو ما يعد أمراً منطقياً على اعتبار أن الفئات العمرية التي استهدفتها الدراسة بالشكل الأكبر هي الفئات التي تقع ضمن فئات عمر الزواج، وبالتالي كانت فئة المتزوجين والمتزوجات من أفراد العينة هي الأكبر. أما متغير الفئة العمرية كانت الفئة الأعلى هي (38-47) بواقع (59.0%)، وهو ما يعتبر منطقياً على اعتبار أن هذه الفئة هي من أكثر الفئات العمرية تفاعلاً مع الخدمات الاجتماعية المقدمة في مناطق سكنهم، بالإضافة لكونها فئات عمرية ذات وعي كافٍ لفهم فقرات الاستبانة والإجابة عليها. وفي متغير المستوى التعليمي فقد كانت الفئة الأعلى هي (ثانوي فأقل) وبواقع (41.0%) وهو ما يعزى إلى كون الفئة المستهدفة في الدراسة من الفئات المهمشة والفقيرة، وهي فئات قد لا تسعفها الظروف في الكثير من الحالات على استكمال الدراسات الجامعية. أما متغير منطقة السكن فكانت الفئة الأعلى هي (منطقة النصر) وبواقع (51.3%)، وقد زادت نسبة أفراد العينة في منطقة النصر عن باقي النسبة في منطقة بدر/نزال تبعاً للكثافة السكانية الأكبر في منطقة النصر، وهو ما يفسر النسبة الأعلى.

صدق الأداة.

وقد تم التحقق من صدق أداة الدراسة عبر توزيعها على عدد من أعضاء الهيئة التدريسية في تخصص العمل الاجتماعي في الجامعة الأردنية وجامعة البلقاء التطبيقية، بهدف تحديد قدرة أداة الدراسة على تحقيق أهدافها التي وضعت من أجلها، وقام الباحثان بالأخذ بملاحظات المحكمين حول فقرات الاستبانة، من حيث وضوح وسلامة صياغة فقرات الاستبانة، وملاءمتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وبعد جمع ملاحظات السادة محكمي أداة

الدراسة تم بالأخذ بكافة التعديلات الواردة على فقرات الاستبانة، حيث تم حذف بعض الفقرات، كما تم دمج فقرات أخرى ضمن فقرات واردة في الاستبانة، كذلك تمت إعادة صياغة بعض الفقرات وفقاً لتوجيهات السادة المحكمين من حيث سلامتها اللغوية وبساطة أسلوبها بما يتلاءم مع أفراد العينة، كما تم الأخذ بالملاحظات الخاصة بإضافة بعض الفقرات التي لم تكن واردة في الاستبانة.

2-3 ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة باستخدام مقياس الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ لإجابات عينة الدراسة، وتعد القيمة المقبولة احصائياً لهذا المقياس (70%) فأكثر، وكلما كانت قيم كرونباخ ألفا عالية كلما كانت درجة الاتساق الداخلي عالية ومقبولة ومؤشراً على ثبات أداة الدراسة (Sekaran & Bougie, 2014: 290, 296)، والجدول الآتي رقم (2) يبين ذلك:

الجدول (2) نتائج ثبات مجالات الدراسة (الفا كرونباخ)

الرقم	المجال	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
1	الإدماج مقابل الإقصاء	5	0.89
2	التغيير مقابل الاستمرارية	5	0.91
3	الوحدة مقابل التنوع	5	0.87
4	الجزء مقابل الكل	5	0.93
	الكلي	20	0.90

يبين الجدول (2) أن قيم الثبات مقبولة لغايات البحث العلمي، وأن مجالات التشاركية المجتمعية تتمتع بقيم اتساق داخلي بدرجة عالية حيث بلغت للأداة ككل 0.90، حيث بلغت 0.89 لمجال الإدماج مقابل الإقصاء، في حين بلغت 0.91 لمجال التغيير مقابل الاستمرارية، كما بلغت 0.87 لمجال الوحدة مقابل التنوع، أما مجال الجزء مقابل الكل فقد بلغت 0.93، وتعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض هذه الدراسة وتشير إلى قيمة ثبات مناسبة.

3-3 عرض النتائج ومناقشتها

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات التشاركية المجتمعية

مجالات التشاركية المجتمعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
التغيير مقابل الاستمرارية	4.37	0.72	82.40	مرتفع
الإدماج مقابل الإقصاء	4.09	0.72	90.00	مرتفع
الجزء مقابل الكل	3.80	0.70	86.80	مرتفع
الوحدة مقابل التنوع	3.58	0.67	84.80	متوسط
الكلي للمجالات	3.96	0.70	86.00	مرتفع

يلاحظ من الجدول (3) أن مجالات التشاركية المجتمعية كانت مرتفعة بشكل عام، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.96) بأهمية نسبية (86.00)، وبلغ الانحراف المعياري (0.70) وهو ما يبين عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة. وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين مرتفع ومتوسط، حيث بلغت (3.58-4.37)، وجاء في المرتبة الأولى

مجال التغيير مقابل الاستمرارية بمتوسط حسابي (4.37) وأهمية نسبية (82.40)، كما جاء في المرتبة الثانية مجال الإدماج مقابل الإقصاء بمتوسط حسابي (4.09) وأهمية نسبية (90.00)، في حين جاء في المرتبة الثالثة مجال الجزء مقابل الكل بمتوسط حسابي (3.80) وأهمية نسبية (86.80)، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال الوحدة مقابل التنوع بمتوسط حسابي (3.58) وأهمية نسبية (84.80). وفيما يلي تفصيل بذلك:

أولاً: الإدماج مقابل الإقصاء في التشاركية المجتمعية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الإدماج مقابل الإقصاء في التشاركية المجتمعية، والجدول (4) يبين ذلك.

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الإدماج مقابل الإقصاء في التشاركية المجتمعية مرتبة ترتيباً تنازلياً

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
2	يثق أبناء منطقتي السكنية بالأخصائية الاجتماعية عند تقديمها لاقتراحات مشاريع جديدة في منطقتي	4.36	0.66	96.20	مرتفع
4	تراعي الأخصائية الاجتماعية أن تخدم المشاريع الجديدة ذوي الاحتياجات الخاصة من أبناء المنطقة	4.28	0.64	92.00	مرتفع
3	تحرص الأخصائية الاجتماعية على مشاركة مختلف فئات المجتمع في اتخاذ قرارات لمشاريع جديدة في منطقتي السكنية	4.11	0.72	86.60	مرتفع
1	تقوم الأخصائية الاجتماعية بأخذ اقتراحاتي حين الإعداد لمشروع جديد في منطقتي السكنية	3.99	0.77	82.40	مرتفع
5	لا يتم تنفيذ أي مشروع جديد في منطقتي إذا لم يوافق عليه أغلبية سكان المنطقة	3.71	0.81	92.60	مرتفع
	الإدماج مقابل الإقصاء	4.09	0.72	90.00	مرتفع

يلاحظ من الجدول (4) أن مستوى الإدماج مقابل الإقصاء في التشاركية المجتمعية كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.07) بأهمية نسبية (90.00)، وبلغ الانحراف المعياري (0.72) وهو ما يبين عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة. وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.36–3.71)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة (2) وهي "يثق أبناء منطقتي السكنية بالأخصائية الاجتماعية عند تقديمها لاقتراحات مشاريع جديدة في منطقتي" بمتوسط حسابي (4.36) وبأهمية نسبية (96.20). وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (5) وهي "لا يتم تنفيذ أي مشروع جديد في منطقتي إذا لم يوافق عليه أغلبية سكان المنطقة" بمتوسط حسابي (3.71) وبأهمية نسبية (92.60).

ثانياً: التغيير مقابل الاستمرارية في التشاركية المجتمعية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التغيير مقابل الاستمرارية في التشاركية المجتمعية، والجدول (5) يبين ذلك.

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التغيير مقابل الاستمرارية في التشاركية المجتمعية مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
4	يساهم التغيير المطبق في منطقتي على ضمان وصول مزيد من الخدمات بشكل دائم	4.84	0.71	90.40	مرتفع
5	التغيير المستمر في المشاريع المنفذة في منطقتي يهدف لتلبية حاجات مختلف سكان المنطقة	4.70	0.80	86.20	مرتفع
1	تقدم الأخصائية الاجتماعية أفكار مشاريع جديدة ومتنوعة لخدمة أبناء منطقتي السكنية	4.36	0.58	82.80	مرتفع
2	تمتاز المشاريع المنفذة في منطقتي بالمرونة والقابلية للتعديل أثناء التنفيذ بناءً على اقتراحات سكان المنطقة	4.03	0.82	72.40	مرتفع
3	تغيير أفكار المشاريع المنفذة في منطقتي ينعكس على رفاهية سكان المنطقة وراحتهم	3.93	0.70	80.00	مرتفع
	التغيير مقابل الاستمرارية	4.37	0.72	82.40	مرتفع

يلاحظ من الجدول (5) أن مستوى التغيير مقابل الاستمرارية في التشاركية المجتمعية كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.37) بأهمية نسبية (82.40)، وبلغ الانحراف المعياري (0.72) وهو ما يبين عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة. وجاء مستوى فقرات المجال بين المرتفع والمنخفض، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.84– 3.93)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة (4) وهي "يساهم التغيير المطبق في منطقتي على ضمان وصول مزيد من الخدمات بشكل دائم" بمتوسط حسابي (4.84) وبأهمية نسبية (90.40). وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (3) وهي "تغيير أفكار المشاريع المنفذة في منطقتي ينعكس على رفاهية سكان المنطقة وراحتهم" بمتوسط حسابي (3.93) وبأهمية نسبية (80.00).

ثالثاً: الوحدة مقابل التنوع في التشاركية المجتمعية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الوحدة مقابل التنوع في التشاركية المجتمعية، والجدول (6) يبين ذلك.

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الوحدة مقابل التنوع في التشاركية المجتمعية مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
1	تأخذ الأخصائية الاجتماعية برأي الأغلبية من سكان المنطقة فيما يتعلق بالمشاريع المراد تنفيذها	4.12	0.71	82.80	مرتفع
5	تعمل الأخصائية الاجتماعية على زيادة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات	3.75	0.74	84.00	مرتفع
4	تحرص الأخصائية الاجتماعية على اختيار المشاريع التي تخدم	3.39	0.88	84.20	متوسط

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
	المصلحة العامة لكافة سكان المنطقة				
3	تشابه الأفكار بين سكان المنطقة يزيد من القدرات الإبداعية في اختيار مشاريع ملائمة للسكان	3.34	0.72	90.40	متوسط
2	توجد حالة من التجانس الاجتماعي بين سكان المنطقة توحد من آرائهم في اتخاذ القرارات الخاصة بالمشاريع	3.30	0.80	82.60	متوسط
	الوحدة مقابل التنوع	3.58	0.67	84.80	متوسط

يلاحظ من الجدول (6) أن مستوى الوحدة مقابل التنوع في التشاركية المجتمعية كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.58) بأهمية نسبية (84.80)، وبلغ الانحراف المعياري (0.67) وهو ما يبين عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة. وجاء مستوى فقرات المجال بين مرتفع ومتوسط، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.12– 3.30)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة (1) وهي "تأخذ الأخصائية الاجتماعية برأي الأغلبية من سكان المنطقة فيما يتعلق بالمشاريع المراد تنفيذها" بمتوسط حسابي (4.12) وبأهمية نسبية (82.80). وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (2) وهي "توجد حالة من التجانس الاجتماعي بين سكان المنطقة توحد من آرائهم في اتخاذ القرارات الخاصة بالمشاريع" بمتوسط حسابي (3.30) بأهمية نسبية (82.60).

رابعاً: الجزء مقابل الكل في التشاركية المجتمعية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الجزء مقابل الكل في التشاركية المجتمعية، والجدول (7) يبين ذلك.

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الجزء مقابل الكل في التشاركية المجتمعية مرتبة ترتيباً تنازلياً

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
5	تحرص الأخصائية الاجتماعية على عدم حدوث تكتلات تهدف للسيطرة على اتخاذ قرار لاختيار مشروع معين	4.02	0.72	82.40	مرتفع
1	المصالح الشخصية لسكان المنطقة هي جزء من المصلحة العامة فيما يتعلق بالمشاريع المنفذة في المنطقة	3.88	0.81	88.20	مرتفع
4	قيام الأخصائية الاجتماعية بالأخذ بآراء أكبر شريحة ممكنة من السكان يزيد من فرص المشاركة الشعبية في اختيار المشاريع	3.79	0.66	90.60	مرتفع
2	تحرص الأخصائية الاجتماعية على مراعاة الآراء الفردية لسكان المنطقة	3.69	0.59	80.80	مرتفع
3	عند إشراك الأخصائية الاجتماعية لأبناء المنطقة في اختيار المشاريع تزداد نسبة قبول السكان للمشروع	3.62	0.74	92.00	متوسط
	الجزء مقابل الكل	3.80	0.70	86.80	مرتفع

يلاحظ من الجدول (7) أن مستوى الجزء مقابل الكل في التشاركية المجتمعية كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.80) بأهمية نسبية (86.80)، وبلغ الانحراف المعياري (0.70) وهو ما يبين عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة. وجاء مستوى فقرات المجال بين المرتفع والمتوسط، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.62–4.02)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة (5) وهي "تحرص الأخصائية الاجتماعية على عدم حدوث تكتلات تهدف للسيطرة على اتخاذ قرار لاختيار مشروع معين" بمتوسط حسابي (4.02) وبأهمية نسبية (82.40). وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (3) وهي "عند إشراك الأخصائية الاجتماعية لأبناء المنطقة في اختيار المشاريع تزداد نسبة قبول السكان للمشروع" بمتوسط حسابي (3.62) وبأهمية نسبية (92.4000).

4-3 اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضية الدراسة الرئيسة تم استخدم اختبار "T" للعينة الواحدة باستخدام قيمة مرجعية تمثل متوسط سلم ليكرت والبالغة (3)، ويبين الجدول (8) نتائج اختبار هذه الفرضية.

الجدول (8) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة الرئيسة لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للتشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
التشاركية المجتمعية	3.96	0.70	-.897	16.96	1.96	38	0.000	رفض

تشير قيمة T المحسوبة والبالغة (16.96) إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة لارتباط التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة والبالغ (3.96) وبين القيمة المرجعية (3) وذلك لأن قيمة (T) المحسوبة كانت أكبر من قيمة (T) الجدولية، وعند مستوى الدلالة البالغ (0.000) والمرافق لاختبار (T) كان أقل من 0.05 بحيث إن هذه الفروق كانت لصالح المتوسط الأكبر والعائد لتقديرات أفراد عينة الدراسة.

وتبين قيمة معامل الالتواء البالغة (-.897) أن بيانات التشاركية المجتمعية تعتبر قريبة من التوزيع الطبيعي والذي يعتبر شرطاً مهماً لتطبيق اختبار T المعلمي، حيث عادة ما يتم اعتبار قيم الالتواء بأنها قريبة من التوزيع الطبيعي إذا انحصرت بين -3 الى +3 كأحد المرجعيات التي تعتبر قيم الالتواء قريبة من التوزيع الطبيعي.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية والتي تشير إلى أنه لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للتشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للتشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة.

- **الفرضية الأولى:** لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للإدماج مقابل الإقصاء في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار "ت" للعينة الواحدة باستخدام قيمة مرجعية تمثل متوسط سلم ليكرت والبالغة (3)، ويبين الجدول (9) نتائج اختبار هذه الفرضية:

الجدول (9) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار ارتباط الإدماج مقابل الإقصاء في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
الإدماج مقابل الإقصاء	4.09	0.72	-.926	14.88	38	0.020	رفض

تشير قيمة T المحسوبة والبالغة (14.88) إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة لمجال الإدماج مقابل الإقصاء من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة والبالغ (4.09) وبين القيمة المرجعية (3)، وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.020) والمرافق لاختبار T كان أقل من 0.05، بحيث إن هذه الفروق كانت لصالح المتوسط الأكبر والعائد لتقديرات أفراد عينة الدراسة.

وتبين قيمة معامل الالتواء البالغة (926.-) أن بيانات مجال الإدماج مقابل الإقصاء تعتبر قريبة من التوزيع الطبيعي والذي يعتبر شرطاً مهماً لتطبيق اختبار T المعلمي، حيث عادة ما يتم اعتبار قيم الالتواء بأنها قريبة من التوزيع الطبيعي إذا انحصرت بين -3 الى +3 كأحد المرجعيات التي تعتبر قيم الالتواء قريبة من التوزيع الطبيعي.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية والتي تشير إلى أنه لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للإدماج مقابل الإقصاء في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للإدماج مقابل الإقصاء في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة.

- **الفرضية الثانية:** لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للتغيير مقابل الاستمرارية في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار "ت" للعينة الواحدة باستخدام قيمة مرجعية تمثل متوسط سلم ليكرت والبالغة (3)، ويبين الجدول (10) نتائج اختبار هذه الفرضية:

الجدول (10) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار ارتباط التغيير مقابل الاستمرارية في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
التغيير مقابل الاستمرارية	4.37	0.72	-.996	15.22	38	0.005	رفض

تشير قيمة T المحسوبة والبالغة (15.22) إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة للتغيير مقابل الاستمرارية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة والبالغ (4.37) وبين القيمة المرجعية (3)، وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.005) والمرافق لاختبار T كان أقل من 0.05، بحيث إن هذه الفروق كانت لصالح المتوسط الأكبر والعائد لتقديرات أفراد عينة الدراسة.

وتبين قيمة معامل الالتواء البالغة (996.-) أن بيانات التغيير مقابل الاستمرارية تعتبر قريبة من التوزيع الطبيعي والذي يعتبر شرطاً مهماً لتطبيق اختبار T المعلمي، حيث عادة ما يتم اعتبار قيم الالتواء بأنها قريبة من التوزيع الطبيعي إذا انحصرت بين -3 الى +3 كأحد المرجعيات التي تعتبر قيم الالتواء قريبة من التوزيع الطبيعي.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية والتي تشير إلى أنه لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للتغيير مقابل الاستمرارية في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة، وقبول الفرضية

البديلة التي تنص على أنه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للتغيير مقابل الاستمرارية في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة.

- **الفرضية الثالثة:** لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للوحدة مقابل التنوع في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة.

ولاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار "ت" للعينة الواحدة باستخدام قيمة مرجعية تمثل متوسط سلم ليكرت والبالغة (3)، ويبين الجدول (11) نتائج اختبار هذه الفرضية:

الجدول (11) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار ارتباط الوحدة مقابل التنوع في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
الوحدة مقابل التنوع	3.58	0.67	-.826	18.09	38	0.023	رفض

تشير قيمة T المحسوبة والبالغة (18.09) إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة للوحدة مقابل التنوع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة والبالغ (3.58) وبين القيمة المرجعية (3)، وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.023) والمرافق لاختبار T كان أقل من 0.05، بحيث إن هذه الفروق كانت لصالح المتوسط الأكبر والعائد لتقديرات أفراد عينة الدراسة.

وتبين قيمة معامل الالتواء البالغة (826.-) أن بيانات الوحدة مقابل التنوع تعتبر قريبة من التوزيع الطبيعي والذي يعتبر شرطاً مهماً لتطبيق اختبار T المعلمي، حيث عادة ما يتم اعتبار قيم الالتواء بأنها قريبة من التوزيع الطبيعي إذا انحصرت بين -3 الى +3 كأحد المرجعيات التي تعتبر قيم الالتواء قريبة من التوزيع الطبيعي.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية والتي تشير إلى أنه لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للوحدة مقابل التنوع في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة، وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أنه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للوحدة مقابل التنوع في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة.

- **الفرضية الرابعة: لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للجزء مقابل الكل في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة.**

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار "ت" للعينة الواحدة باستخدام قيمة مرجعية تمثل متوسط سلم ليكرت والبالغة (3)، ويبين الجدول (12) نتائج اختبار هذه الفرضية:

الجدول (12) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار ارتباط الجزء مقابل الكل في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
الجزء مقابل الكل	3.80	0.70	-.981	17.96	38	0.002	رفض

تشير قيمة T المحسوبة والبالغة (17.96) إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة للجزء مقابل الكل من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة والبالغ (3.80) وبين القيمة المرجعية (3)، وذلك

لأن قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.002) والمرافق لاختبار T كان أقل من 0.05، بحيث إن هذه الفروق كانت لصالح المتوسط الأكبر والعائد لتقديرات افراد عينة الدراسة.

وتبين قيمة معامل الالتواء البالغة (981.-) أن بيانات الجزء مقابل الكل تعتبر قريبة من التوزيع الطبيعي والذي يعتبر شرطاً مهماً لتطبيق اختبار T المعلمي، حيث عادة ما يتم اعتبار قيم الالتواء بأنها قريبة من التوزيع الطبيعي إذا انحصرت بين -3 الى +3 كأحد المرجعيات التي تعتبر قيم الالتواء قريبة من التوزيع الطبيعي.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة التي تشير إلى أنه لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند (α=0.05) للجزء مقابل الكل في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) للجزء مقابل الكل في التشاركية المجتمعية بالتنمية المستدامة.

التوصيات والمقترحات.

استناداً إلى نتائج الدراسة؛ يوصي الباحثان ويقترحان ما يلي:

1. قيام المعنيين بالمشاريع التنموية والجهات الممولة والمانحة، بالإضافة إلى الأخصائيين الاجتماعيين بالتغيير المستمر في الأفكار المطروحة للمشاريع التنموية بالشكل الذي يساهم التغيير في وصول مزيد من الخدمات بشكل دائم للمناطق المعنية بالتنمية، وتقديم أفكار لمشاريع جديدة تخدم المنطقة لم تكن مطروحة من قبل.
2. تعزيز دور الأخصائي الاجتماعي كحلقة وصل بين سكان المناطق المراد تنميتها والجهات المعنية بعملية التمويل، مثل أمانة عمان الكبرى والجهات المانحة والممولة لهذه المشاريع، حيث إن ثقة سكان هذه المناطق بالأخصائي الاجتماعي تعزز من فرص تقبلهم للأفكار المطروحة وتشجعهم على المزيد من المشاركة في اتخاذ القرارات.
3. تنسيق جهود كل من الأخصائي الاجتماعي والجهات المشرفة على المشاريع التنموية وسكان المناطق المراد تنميتها من أجل ضمان عدم حدوث تكتلات تخدم مصالح أشخاص أو جماعات بعينها، بحيث يكون الإقرار للمشاريع المنفذة بالشكل الذي يخدم الشريحة الأكبر من السكان، وليس فئة محددة قادرة أن تسيطر على القرار الجماعي.
4. تغطية آراء أكبر شريحة من سكان المنطقة المراد تنميتها لتوسيع نطاق المشاركة الشعبية، سواء بالوسائل التقليدية من خلال المقابلات واستطلاع الآراء، أو من خلال وسائل التواصل الإلكترونية مثل مواقع التواصل الاجتماعي وبرامج التخاطب الإلكتروني وغيرها، وذلك لضمان الحصول على آراء أكبر شريحة ممكنة من سكان المنطقة.
5. قيام الجهات المانحة والممولة للمشاريع التنموية بإلزام الجهات المنفذة للمشاريع التنموية بشكل قانوني بإشراك فئات المجتمع المختلفة في كافة مراحل العمل، بدءاً من اتخاذ القرار بشأن نوع المشروع المراد تنفيذه في مناطقهم، ومروراً بتنفيذ المشروع خلال مراحله المختلفة، ووصولاً إلى تقييم المشروع بعد الانتهاء من التنفيذ، ما يفعل من التشاركية المجتمعية الحقيقية، وبالتالي يضمن استدامة المشاريع المنفذة.

المصادر والمراجع

- أبو النصر، مدحت، ومحمد، ياسمين (2017) التنمية المستدامة: مفهومها، وأبعادها، ومؤشراتها، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والطباعة والنشر والتوزيع.

- الإمام، عبد العظيم (2010) دور المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية الريفية في أفريقيا، مجلة دراسات أفريقية، مركز الدراسات الافريقية، العتبة العباسية المقدسة، كربلاء، العراق، 43 (6): 123-144.
- التيجاني، مصعب (2019) العرائض والتشاور كمدخلين لمساهمة المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والقانون، جامعة محمد الشريف، الجزائر، 6 (4): 68-89.
- حسن، حيدر (2014) أهمية المشاركة المجتمعية في تقييم المخططات الأساسية للمدن، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، العراق، 10 (25): 381-422.
- الزرعوني، عبد الكريم (2012) الاستدامة الإفصاح والشفافية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر معايير التقارير المالية الدولية IFRS التحديات والفرص، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.
- السروجي، طلعت (2013) التخطيط الاجتماعي: نظريات ومناهج، ط2، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- عباس، ليث، وحويش، لؤي (2018) التخطيط التشاركي وتنمية الإمكانات المستدامة للمجتمع، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، 29 (6): 74-85.
- عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد (2017) البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، ط 18، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.
- غانز، مارشال (2013) ملاحظات حول التنظيم المجتمعي، ترجمة وتحليل سيرين حليلة، كلية جون كينيدي للحكم، جامعة هارفرد، الولايات المتحدة الأمريكية.
- القيق، فريد (2015) دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة الخطط التنموية الاستراتيجية للمدن الفلسطينية كحالة دراسية، مجلة فلسطين للأبحاث والدراسات، جامعة فلسطين، غزة، 8 (1): 130-152.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Abbas, L., & Hwish, L. (2018). Participatory Planning and Development of the Sustainable Potential of Society, *Journal of the Girls College of Education*, University of Baghdad, Iraq, 29 (6): 74-85.
- Abu Alnasr, M., & Yaseen, M. (2017). *Sustainable development: Concept, Dimensions and Indicators*, Cairo: Arab Group for Training, Printing, Publishing and Distribution.
- Alemam, A. (2010). The Role of Popular Participation in Sustainable Development in Rural Communities in Africa, *African Studies Journal*, African Studies Center, Abbasid Holy Shrine, Karbala, Iraq, 43 (6): 123-144.
- Al-Qiq, F. (2015). The Role of Community Participation in Achieving Sustainable Development: Strategic Development Plans for Palestinian Cities as a Case Study, *Palestine Journal for Research and Studies*, University of Palestine, Gaza, Palestine, 8 (1): 130-152.
- Al-Surooji, T. (2013). *Social Planning: Theories and Methods*, 2nd Edition, Alexandria: The University Modern Office.
- Al-Tijani, M. (2019). Petitions and Consultations as Entries for Civil Society's Contribution to Sustainable Development, *Journal of Economics and Law*, University of Muhammad Sharif, Algeria, 6 (4): 68-89.

- Al-Zarouni, A. (2012). Sustainability Disclosure and Transparency, A Working Paper Presented to the IFRS Conference Challenges and Opportunities, College of Economics and Administration, Qassim University, Saudi Arabia.
- Brundtland Report (1987). R*eport of the World Commission on Environment and Development*, New York: Dag Hammarskjold Library, UN.
- Ganz, M. (2008). *Organizing: People, Power and Change*, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, USA.
- Ganz, M. (2013). *Notes on Community Organization*, Translation and Aanalysis by Sirin Huleileh, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, USA.
- Hassan, H. (2014). The Importance of Community Participation in Evaluating the Basic Plans of Cities, *Wasit Journal for the Humanities*, Wasit University, Iraq, 10 (25): 381-422.
- Hes, D. (2017). *Impact of Community Engagement on Sustainability Outcomes*, Melbourne School of Government, Sydney, Australia.
- Krek, A. (2005). *Rational Ignorance of the Citizens in Public Participatory Planning*, Paper published in the conference proceedings of CORP 2005 & Geomultimedia05, Vienna, 22-25 Feb., pp. 165-169.
- Noori, H. (2017). Community Participation in Sustainability of Development Projects: A Case Study of National Solidarity Program Afghanistan, *Journal of Culture, Society and Development*, 30 (6): 27-34.
- Olukotun, A. (2017). Achieving Project Sustainability Through Community Participation, *Journal of Social Sciences*, 17 (1): 21-29.
- Sekaran, U., & Bougie, R. (2014). *Research Methods for Business*: A Skill Building Approach, 6th ed., New York: John Wiley& sons Inc.